الدورة الرابعة والخمسون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 19–23 أكتوبر/تشرين الأول 2026

مشروع التقرير

أوّلًا– المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها الرابعة والخمسين خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2026. وقد عُقدت هذه الدورة بصورة مختلطة على نحو ما اتفق عليه الأعضاء. وحضر الدورة مندوبون من 109 من أعضاء اللجنة و7 من الدول غير الأعضاء في اللجنة، وممثلون عن:

13 من وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها؛

و96 من منظمات المجتمع المدني؛[1]

و6 من منظمات البحوث الزراعية الدولية؛

و2 من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

و26 من اتحادات القطاع الخاص[2] والمؤسسات الخيرية الخاصة؛[3]

و38 من المراقبين.

2- وتم تسجيل 10 من الوزراء و3 من نواب الوزراء.[4] وستكون القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والمراقبين متاحة ضمن الوثيقة CFS 2026/54/Inf.5 على الرابط التالي: https://www.fao.org/cfs/plenary/cfs54/list-of-documents/ar

[1] قامت آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بتيسير مشاركة المجتمع المدني. ويشمل هذا العدد 91 من منظمات المجتمع المدني التابعة لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

[2] يشمل هذا العدد 17 من المؤسسات التابعة لآلية القطاع الخاص.

[3] يشمل هذا العدد 7 من المؤسسات التابعة لآلية المؤسسات الخيرية.

[4] يشمل هذا العدد 7 من الوزراء و2 من نواب الوزراء الذين شاركوا بصورة حضورية.

3- ويتضـــمن التقرير الملاحق التالية: الملحق ألف – جدول أعمال الدورة؛ والملحق باء – العضـــوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والملحق جيم – قائمة الوثائق؛ والملحق دال — شـرح موقف باراغواي بشـأن البند ثانيًا؛ والملحق هاء — شرح موقف الولايات المتحدة؛ والملحق واو — بيان آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بشأن البند ثانيًا.

4- وأُحيطت اللجنة علمًا بأنّ الاتحاد الأوروبي يشـــارك في هذه الدورة طبقًا للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دســـتور المنظمة.

5- وافتتح الدورة رئيس اللجنة الأستاذ أنس النابلسي، الأردن.

6- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المؤقت.

7- وعيّنت اللجنة لجنة صـياغة مؤلفة من الاتحاد الروسـي[5,6] والأرجنتين والأردن وباراغواي والبرازيل وبوروندي وتايلند وكنـدا وكولومبيـا والمغرب والمملكـة المتحـدة لبريطـانيـا العظمى وأيرلنـدا الشـــمـاليـة ونيوزيلنـدا إضـــافـة إلى السيدة Stefanie von Westarp من كندا كرئيسة للجنة الصياغة.

8- وأقرّت اللجنة الوثيقة CFS 2026/54/2 بعنوان "دليل إعداد التقرير النهائي للدورة الرابعة والخمسـين للجنة الأمن الغذائي العالمي". وقد تم تسجيل الجلسة على نحو ما اتفق عليه الأعضاء.

ثانيًا– حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم – تعزيز التنسيق والإجراءات التعاونية[7,8,9]

9- ألقى البيانات الافتتاحية كلٌ من:

- السيّد António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة (رسالة فيديو مسجلة)
- السـيّد Máximo Torero، رئيس الخبراء الاقتصـاديين نيابة عن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)
- السيّد Alvaro Lario، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- السيّدة رانيا دقش–كمارا، مساعدة المدير التنفيذي للشراكات والابتكار، برنامج الأغذية العالمي
- السيّدة Sofía Monsalve Suárez، المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، الأمم المتحدة
- السيّد Volker Türk، المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة (رسالة عبر الفيديو)
- السيّد Sayed Azam-Ali، رئيس فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية
- الأستاذ أنس عبد الرؤوف النابلسي، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

10- وعرض السـيّد Máximo Torero، رئيس الخبراء الاقتصـاديين في المنظمة، إصـدار عام 2026 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

---

[5] نأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأعضاء في اللجنة بأنفسهم عن تعيين الاتحاد الروسي عضوًا في لجنة الصياغة.

[6] نأى الاتحاد الروسي بنفسه عن تعيين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وعددها 27 دولة أعضاءً في لجنة الصياغة.

[7] نأت باراغواي بنفسها عن الفقرات 17(6) و(7) و(17) و(20) وأحالت إلى شرح موقفها في الملحق دال.

[8] نأت الولايات المتحدة بنفسها عن الاستنتاجات ضمن هذا البند من جدول الأعمال وأحالت إلى شرح موقفها في الملحق هاء.

[9] نأت الأرجنتين بنفسها من سائر الإحالات إلى خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، وكذلك من الفقرات الفرعية 17(6) و(8) و(20) و(27) و(36).

11- وعقدت حلقة نقاش حول وجهات النظر الإقليمية بشـأن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المسـتدامة، تولّت تيسيرها السيّدة Luz María de Regil، مديرة التغذية وسلامة الأغذية في منظمة الصحة العالمية بمشاركة:

- سعادة السيّدة Laura Elena Carrillo Cubillas، الممثلة الدائمة للمكسيك لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي
- والسـيّد Harry O'Crowley، رئيس التنمية الدولية، وحدة الأمم المتحدة وأهداف التنمية المسـتدامة، وزارة الزراعة والأغذية والبحرية، أيرلندا
- والسيّدة Kanjana Kwanmuang، نائب الأمين العام، مكتب الاقتصاد الزراعي، تايلند
- والسيّدة ابتهال الخريشا، نائب الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية
- والسيّدة Ximena Moreno، عضو في لجنة التنسيق المعنية بالمستهلكين وشبكة URGENCI، آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية
- والسيّدة Eija Hietavuo، الرئيسة العالمية للشؤون المؤسسية، شركة Tetra Pak، آلية القطاع الخاص
- والسيّدة Jane Maland Cady، مديرة البرامج، مؤسسة McKnight، آلية المؤسسات الخيرية
- والسـيّدة Constanza Di Nucci، رئيسـة الاسـتراتيجية المؤسـسـية والفعالية ونائب مكتب فعالية التنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- والسيّد Siddharth Krishnaswamy، رئيس عمليات التقييم والاستهداف، برنامج الأغذية العالمي

12- وعرض السيّد Thomas Cooper Patriota، رئيس مكتب الشؤون الدولية، وزارة التنمية الريفية والزراعة الأسرية، البرازيل، نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICARRD+20).

13- وعرض رئيس اللجنة نتائج التقرير الموجز الصـادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشـأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسـيق الاسـتجابات على مسـتوى السـياسـات لأزمة الغذاء العالمية المسـتجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام (الوثيقة CFS 2026/54/Inf.18).

14- وعرض رئيس اللجنة نتائج موجز المنتدى الرفيع المسـتوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي بشـأن تسـخير الذكاء الاصطناعي والرقمنة وحوكمة البيانات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية (الوثيقة CFS 2026/54/Inf.19).

15- وعرضت معالي السيّدة Gloria Reyes، وزيرة شؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية، نتائج الجلسة الموازية بشأن تمكين المزارعات من أجل الأمن الغذائي والتغذية: العمل معًا للنهوض بنظم غذائية شاملة ومستدامة.

16- وأدلى الأعضـاء والمشـاركون والمراقبون ببيانات المندوبين بشـأن تعزيز التنسـيق والإجراءات التعاونية من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

17- وإنّ اللجنة:

(1) رحّبت بالعرض المقدّم عن إصـــدار عام 2026 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي يوفّر أحدث الأدلّة العالمية بشـأن التقدم المحرز من أجل القضـاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسـين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة والتحديات ذات الصلة، وأخذت علمًا بالرسائل الرئيسية المنبثقة عن هذا التقرير؛

(2) ولاحظت اســـتمرار التقدم التدريجي في الحد من الجوع في العالم للســـنة الثالثة على التوالي في عام 2025، وأخذت علمًا بقلق بأنّ ما يقدر بنحو 645 مليون شـــخص ما زالوا يعانون من نقص التغذية، وبأن التقدم لا يزال متفاوتًا داخل الأقاليم وفي ما بينها، مع اســـتمرار ارتفاع معدلات الجوع في بعض الأقاليم الفرعية وعدم كفاية التقدم لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وأكدت ضـــرورة التعجيل بالالتزام والعمل المتجددين والمنســـقين لسدّ الفجوات ووضع البلدان على مسار راسخ أكثر نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛

(3) وأعربت عن قلقها لكون العدد الإجمالي للأشـخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم لا يزال أعلى بكثير من العدد المســـجّل عند اعتماد خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 في عام 2015، ولكون العدد التقديري للأشـخاص الذين يعانون من الجوع لا يزال أعلى من المستويات المسـجّلة في عام 2019، قبل جائحة كوفيد-19؛

(4) وأعربت عن قلقها لكون أكثر من ملياري (2) شـــخص لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشـديد، ولكون معدل انتشـار انعدام الأمن الغذائي لا يزال أعلى بشـكل مسـتمر في صـفوف النسـاء منه في صـفوف الرجال، على المسـتوى العالمي وفي جميع الأقاليم، فيما حدتّه تتفاقم بفعل النزاعات المسـلّحة والظواهر الجوية القصـوى والصـدمات الاقتصـادية، ما يؤكد أهمية تعزيز العمل المنسّـق لمعالجة الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصة في البلدان التي تواجه أزمات متعددة ومتداخلة؛

(5) وشدّدت على أهمية إبقاء التجارة في المدخلات والمنتجات الغذائية والزراعية مفتوحة لتجنب التأثير السلبي على الأمن الغذائي العالمي، بموازاة العمل أيضًـــا على منع التشـــوّهات التجارية والحواجز التجارية التي لا مبرر لها في هذا الصدد؛

(6) وذكّرت بالفقرة 24 من الميثاق من أجل المستقبل الذي أكّد مجددًا حثّ الدول بشدّة على الامتناع عن إصدار وتطبيق إجراءات اقتصـــادية من طرف واحد غير مطابقة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة بما يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكمل وجه، خاصة في البلدان النامية، مع أخذ إسهامات الأعضاء بخصوص هذه المسألة بعين الاعتبار؛

(7) وطلبت الحصـــول على مزيد من الإحـاطـات من مؤلفي تقرير حـالـة الأمن الغـذائي والتغـذيـة في العـالم لعامي 2025 و2026 بشأن الجهود المبذولة لمعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

(8) وأعربت عن قلقها إزاء اســتمرار المســتويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وســوء التغذية التي أبرزها التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية والتحليلات الجارية بشـأن التصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[10،11]؛ وأدانت بشـدة اسـتخدام الغذاء والمياه كأسـلحة حرب؛ وشـدّدت على الحاجة الملحة إلى حماية البنية التحتية الزراعية وضمان حصول المدنيين في مناطق النزاع، بصورة موثوقة ومستدامة وكافية ومن دون عوائق، على السلع والخدمات الأســاســية، بما في ذلك الغذاء والمياه والإمدادات الطبية والطاقة؛ وأكّدت من جديد بشــدة على الحاجة الملحّة إلى وصـول المسـاعدات الإنسـانية بشـكل آمن ومن دون عوائق إلى بؤر الجوع السـاخنة المتأثرة بالنزاعات، بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المعنية؛

[10] اعترضت إسرائيل على تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لعام 2025 بشأن غزة.

[11] أبدت جمهورية السودان تحفظها على تقارير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (تقريرا 2024، 2025).

(9) ودعت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، إلى منع الأزمات الغذائية ومعالجتها ودعم التعافي الزراعي، كل في إطار ولايته، بما في ذلك من خلال التخطيط والبرمجة المشتركة، فضلًا عن التدخلات المحددة الأهداف والتكميلية؛

(10) وسلّطت الضوء على النتيجة التي خلص إليها التقرير بأنّ كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمّلها لا تزالان تمثلان تحديًا رئيسيًا أمام تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مع الإشارة إلى أنّ نحو 2.69 مليار شخص كانوا عاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2025، وأقرّت بضرورة تحسين حصول الجميع على أغذية كافية وميسورة الكلفة ومأمونة ومغذية، بما يتماشى مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية؛

(11) ولاحظت إضافة أحدث مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية إلى تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ما من شأنه أن يوفّر معلومات قيّمة عن اتجاهات تنوع الأنماط الغذائية لدى الأطفال والنساء في العالم؛

(12) ولاحظت بقلق التفاوتات الإقليمية الكبيرة في القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية وأهمية فهم العوامل التي تحدد معالمها في مختلف السياقات؛

(13) وأقرّت بأن التقدم المحرز في مؤشرات التغذية لا يزال متفاوتًا، مع استمرار التحديات، بما في ذلك سوء التغذية لدى الأطفال، وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و49 عامًا، وارتفاع معدلات السمنة لدى البالغين، وتؤكّد الحاجة إلى سياسات متكاملة تعالج جميع أشكال سوء التغذية من خلال نظم غذائية مستدامة، ودعت إلى وضع سياسات متكاملة ومتعددة القطاعات وقائمة على الحقوق لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والكافية والمناسبة ثقافيًا والمغذية في جميع مراحل الحياة، مثلًا عن طريق برامج الوجبات المدرسية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال؛

(14) وأقرّت بأنّ نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والجامعة، مقترنةً بسياسات تعزز العمل اللائق والدخل، ضرورية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ ولضمان القدرة المادية على الحصول على أنماط غذائية صحية، خاصة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة؛

(15) وسلّطت الضوء على دور سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في معالجة الدوافع الهيكلية الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وتعزيز الحصول على أنماط غذائية صحية، وشجّعت الأعضاء على زيادة الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها بوصفها وسيلة للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ؛

(16) وأكّدت من جديد على أهمية تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بوصفه التقرير الرئيسي للأمم المتحدة لرصد التقدّم العالمي المحرز في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك التقدم المحرز، ضمن جملة أمور، في مؤشرات المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، وسلّمت بأهمية وجود قدرات إحصائية وطنية قوية واستخدام بيانات مصنّفة حسنة التوقيت وموثوقة للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالسياسات وبتخصيص الموارد؛

(17) وشجّعت الأعضاء وأصحاب المصلحة على استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات بوصفها أدوات طوعية لدعم تصميم الاستراتيجيات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، حسب الاقتضاء ووفقًا للتشريعات والأولويات والظروف الوطنية؛

(18) وأخذت علمًا بتنظيم المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICARRD+20) الذي عُقد خلال الفترة من 24 إلى 28 فبراير/شباط 2026 في قرطاجنة، كولومبيا؛

(19) وأخذت علمًا بتقرير منظمة الأغذية والزراعة عن "حالة حيازة الأراضي وحوكمتها" مشيرة بقلق إلى الروابط القائمة بين حالة الأمن الغذائي واستمرار انعدام أمن الحيازة، واستمرار ارتفاع أوجه عدم المساواة في حيازة الأراضي، والتمييز ضد النساء والفتيات، ومحدودية حصول الشباب على الأراضي[12]؛

(20) ولاحظت أهميّة تشجيع تطبيق صكوك اللجنة السياساتية ذات الصلة، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، من خلال عملية حوكمة شاملة وتدابير مراعية للمساواة بين الجنسين، وفقًا للسياقات الوطنية؛

(21) وذكّرت بالمنتدى الرفيع المستوى المقبل للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "تعزيز الحوكمة العادلة للأراضي لأغراض الأمن الغذائي والتغذية: استعراض التقدم على المستوى العالمي في مجال الإصلاح الزراعي وحقوق حيازة الأراضي" المزمع عقده في عام 2027[13]؛

(22) وأخذت علمًا بالاجتماعين اللذين عُقدا في إطار مسار العمل بشأن "الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام" – والحوار الخامس حول الحوكمة التعاونية بشأن القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية؛ والحوار السادس حول الحوكمة التعاونية بشأن معالجة الثغرات في البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية – مع الإقرار بأهمية تشجيع الحوار المتعدد أصحاب المصلحة الذي يركّز على آراء البلدان والجهات المعنية الأكثر تضررًا، وتعزيز التنسيق على مستوى السياسات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية؛

(23) وأخذت علمًا بنتائج جلستي الحوار، على النحو المبين في الوثيقة CFS 2026/54/Inf.18 بعنوان التقرير الموجز الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمات الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام؛

(24) وذكّرت بدور اللجنة بوصفها منصة الأمم المتحدة الرئيسية الجامعة المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في تحديد أزمات الغذاء العالمية المستمرة والمستجدة ومواصلة تعزيز الاستجابات المنسقة؛

(25) ولاحظت أنّ عوامل من قبيل ارتفاع كلفة الأغذية المغذّية، وانخفاض القوة الشرائية، وأوجه عدم الكفاءة في مختلف النظم الغذائية، والفجوات في الإنتاجية، وتأثيرات النزاعات والصدمات المناخية والاقتصادية، تساهم في عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، مع الإقرار بالاختلافات بين البلدان والأقاليم في هذا السياق وبالحاجة إلى تحسين فهم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، وشجّعت الأعضاء على

[12] أبدت الأرجنتين تحفظها على هذه الفقرة الفرعية.

[13] أبدت الأرجنتين تحفظها على هذه الفقرة الفرعية.

تعزيز سياسات واستراتيجيات تراعي خصوصية السياق لتهيئة بيئات غذائية تمكينية تدعم توافر الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمّل كلفتها؛

(26) وأقرّت بأنّ استمرار الفجوات في توافر بيانات الأمن الغذائي والتغذية وحسن توقيتها وتغطيتها واستخدامها لا يزال يؤثر في قدرة واضعي السياسات والممارسين على استباق الأزمات وتصميم تدخلات هادفة ورصد التقدم، ولا سيما في السياقات الهشّة والمتأثرة بالأزمات؛ وأكّدت ضرورة تعزيز القدرات الوطنية وتحسين الإلمام بالبيانات والأدوات التحليلية، وإدامة الاستثمارات وضمان تيسير الانتفاع بالمعلومات المتوفرة وتعزيز قابليتها للتشغيل البيني وإمكانية التحقق من صحتها، مع احترام آراء الأعضاء بشأن هذه البيانات وضمان تحويلها بفعالية إلى سياسات وإجراءات على المستويين الوطني والمحلي، وتؤكد في الوقت نفسه أهمية التعاون الدولي في هذا الصدد؛

(27) وأقرّت بأنّ محدودية توافر المياه في البلدان والأقاليم التي تعاني من ندرة المياه تفرض ضغوطًا إضافية على كلفة الأغذية والقدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، وشدّدت على ضرورة تبادل التجارب في مجال السياسات بشأن كيفية تأثير ندرة المياه على توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستقرارها والتغذية والقدرة على تحمّل الكلفة؛

(28) وشدّدت على أهمية حوكمة البيانات الشاملة والقائمة على الحقوق والجديرة بالثقة في دعم الإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ، استنادًا إلى توصيات اللجنة في مجال السياسات لتعزيز أدوات جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، بما في ذلك من خلال استخدام بيانات مصنّفة بشكل كافٍ تظهر على نحو أفضل الواقع والتجارب الحياتية المتنوعة ومواطن الضعف والقدرات على الصمود لدى مختلف الفئات السكانية، ولا سيما المتضررة من النزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ، مع ضمان توفير ضمانات مناسبة ومستندة إلى الحقوق في ما يتعلق بالملكية والخصوصية والموافقة وتقاسم المنافع؛

(29) ورحّبت بعمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني ببيانات وإحصاءات الأمن الغذائي والتغذية، الذي أنشئ برعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في رصد التقدم المحرز من خلال مجموعة أساسية من مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية؛ ولاحظت أنّه من المتوقع أن ينشر الفريق أوّل تقرير عالمي له عن الرصد في عام 2027، ما من شأنه المساهمة في تعزيز الأدلّة وقابلية المقارنة والمساءلة في ما يتعلق بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية؛

(30) وسلّطت الضوء على أدوات التوجيهات السياساتية ذات الصلة التي سبق أن وضعتها اللجنة، بما فيها الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية، والتوصيات في مجال السياسات لتعزيز جمع البيانات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستخدامها وأدوات التحليل ذات الصلة، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي أدوات توفر أساسًا معياريًا متينًا لدعم البلدان وأصحاب المصلحة في معالجة المسائل التي تناولها الحوارات في إطار مسار العمل بشأن الحوكمة التعاونية من أجل تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لأزمة الغذاء العالمية المستجدة بغية تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحوٍ مستدام؛

(31) ورحّبت بالمنتدى الرفيع المستوى بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي والرقمنة وحوكمة البيانات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، الذي ضمّ مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والخبراء لاستكشاف الفرص والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية؛

(32) وأخذت علمًا بالاستعراض الوارد في مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدّها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لأغراض المنتدى الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي والرقمنة وحوكمة البيانات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية؛

(33) وأخذت علمًا بنتائج المنتدى الرفيع المستوى، على النحو المبيّن في الوثيقة CFS 2026/54/Inf.19 بعنوان موجز عن المنتدى الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي والرقمنة وحوكمة البيانات لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، ولفتت الانتباه بصورة خاصة إلى ضرورة تعزيز الوعي والتعاون دعمًا لتحوّل رقمي يستند بصورة أكبر إلى الأدلة وأكثر إنصافًا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

(34) وسلّمت بالدور الذي يمكن للجنة أن تضطلع به بوصفها منصة شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة قائمة على الأدلة، في تعزيز التنسيق بين المؤسسات من أجل النهوض بالحوار السياساتي حول الاستخدام المسؤول للبيانات الموثوقة ونظم الذكاء الاصطناعي الجديرة بالثقة وغيرها من التكنولوجيات الرقمية في الزراعة والنظم الغذائية، بالاستناد إلى إشراف الحكومات الوطنية على البيانات، وفقًا لتشريعاتها الوطنية، وبالاسترشاد بمبادئ الحق في الغذاء والإنصاف والمساواة والشمول والشفافية والمساءلة، فضلًا عن تعزيز الإنصاف في الانتفاع بالتكنولوجيات الرقمية، حسب الاقتضاء؛

(35) وأعربت عن ضرورة مواصلة المناقشات بشأن المواضيع المذكورة أعلاه داخل اللجنة لمواصلة النظر في المسائل المتعلقة بالانتفاع المنصف بالبيانات واستخدامها المسؤول، وفقًا للتشريعات الوطنية وحسب الاقتضاء، واستكشاف المخاطر والفرص المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والرقمنة وحوكمة البيانات من أجل الأمن الغذائي والتغذية، بموازاة تعزيز الروابط مع العمليات ذات الصلة في المحافل الدولية الأخرى وعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة؛ وشجّعت على مواصلة تبادل المعارف والتجارب مع التركيز على ضمان مساهمة الابتكار في بناء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامةً وفي الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛

(36) وأخذت علمًا بالجلسة الموازية بشأن "تمكين المزارعات من أجل الأمن الغذائي والتغذية: العمل معًا للنهوض بنظم غذائية شاملة ومستدامة"؛ ورحّبت بالسنة الدولية للمزارعات 2026 باعتبارها فرصة للتوعية بالتحديات التي تواجهها المزارعات وبمشاركتهنّ ومساهمتهنّ الأساسية في النظم الغذائية المستدامة؛ وشجّعت الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد الفنية والمالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، حسب الاقتضاء.

ثالثًا – توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود

18- ألقت السيدة Amina Mohammed، نائب أمين عام الأمم المتحدة، مداخلة رئيسية عن طريق رسالة فيديوية مسجلة.

19- وإنّ اللجنة:

(أ) أقرّت بالأهمية الحاسمة لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود من أجل مواجهة التحديات العالمية الراهنة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وذكّرت بالقسم ألف-2-3 (بناء نظم غذائية قادرة على الصمود) من القسمين المواضيعي والمتجدد لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2024-2027 (الوثيقة CFS 2025/53/9)، فضلًا عن المناقشات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الثالثة والخمسين للجنة، على النحو المبيّن في الفقرة 25 (القسم الخامس) من تقرير الدورة الثالثة والخمسين للجنة؛

(ب) وأقرّت بالجهود التي يبذلها جميع الأعضاء وأصحاب المصلحة المشاركين في المشاورات والمفاوضات بشأن مسودة توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود، وأعربت عن تقديرها للمقررة السابقة سعادة السيدة Jhenifer Mojica، السفيرة والممثلة الدائمة السابقة لكولومبيا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما؛

(ج) ورحّبت بتعيين معالي السيد Yaya Adisa Olaniran، الوزير والممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية، مقررًا جديدًا لعملية التقارب بين السياسات؛

(د) وأكدت من جديد التزامها بإيجاد عملية شاملة وشفافة وقائمة على توافق الآراء لتحقيق التقارب بين السياسات، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسودة النهائية لتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود، لكي تنظر فيها اللجنة وتصادق عليها في دورتها الخامسة والخمسين في أكتوبر/تشرين الأول 2027؛

(هـ) وأخذت علمًا بالتعليقات والآراء الإضافية التالية التي تم الإعراب عنها:

(1) أهمية استمرار مشاركة الأعضاء والمشاركين وأصحاب المصلحة المعنيين كافة، مع مراعاة أدوار ومساهمات كل منهم في بناء نظم غذائية قادرة على الصمود؛

(2) وأهمية الاستناد إلى العمل القائم للجنة، بما في ذلك المنتجات السياساتية للجنة وتوصياتها، إضافة إلى مراعاة تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتغذية بشأن بناء نظم غذائية قادرة على الصمود، بما يكفل الاتساق ويتجنب ازدواجية الجهود.

رابعًا– الحفاظ على النُظم الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية لبناء نُظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها

20- عرض رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) السيّد Sayed Azam-Ali، تقرير فريق الخبراء بشأن "الحفاظ على النُظم الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية لبناء نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها". وقدّمت السيّدة Kamaljit K. Sangha، قائدة الفريق المسؤول عن المشروع التابع لفريق الخبراء، النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذا التقرير.

21- وإنّ اللجنة:

(أ) أحاطت علمًا بتقرير فريق الخبراء بشأن "الحفاظ على النُظم الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية لبناء نُظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها" وأوصت بترجمته إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) وأقرّت بمختلف الآراء التي أعرب عنها الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في اللجنة بشأن مضمون التقرير؛

(ج) وطلبت من مكتب اللجنة تحديد مسار ممكن للمضي قدمًا بهدف بلورة عملية سياساتية بطريقة تشاورية وشاملة وشفافة؛

(د) وأكّدت من جديد وجوب النظر في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى في إطار ولاية اللجنة، ولا سيّما دورها في تشجيع التقارب بين السياسات والتنسيق من أجل النهوض بالأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وشدّدت على وجوب فهم الإحالات والمفاهيم الواردة في التقرير في سياق "الحفاظ على النُظم الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية لبناء نظم غذائية مستدامة، وتعزيزها والنهوض بها"، مع الاعتراف بتنوّع الأطر القانونية الوطنية والسياقات الثقافية للدول الأعضاء، والالتزامات الدولية لكل منها، واحترامها.

خامسًا – تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات

22- إنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالجلسة بشأن "تعزيز أثر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات" باعتبارها فرصة لتسليط الضوء على أنشطة الاعتماد الملموسة ومناقشة سُبل تعزيز الترويج المنهجي لاعتماد منتجات اللجنة، وطرق جديدة وفعالة للتعاون، فضلًا عن استراتيجيات الاعتماد المستقبلية؛

(ب) ورحّبت بحلقة النقاش، التي تولّى تيسيرها السيّد Adriano Campolina، نائب المدير بالنيابة لشعبة التحول الريفي والإنصاف بين الجنسين في المنظمة، إضافة إلى المداخلات التي قام بها أعضاء حلقة النقاش التالي ذكرهم:

- السيّد Victor Mbumwae، المنسّق الوطني المعني بالنظم الغذائية في الأمم المتحدة، مكتب نائب الرئيس، زامبيا
- سعادة السيّد Andreas von Brandt، السفير والممثل الدائم لألمانيا لدى منظمات الأمم المتحدة في روما
- سعادة السيّد Saulo Ceolin، السفير ورئيس وحدة التنسيق العام للأمن الغذائي والتغذوي (CGSAN)، وزارة الخارجية، البرازيل
- السيّدة Anna Lappé، المديرة التنفيذية، التحالف العالمي لمستقبل الأغذية

(ج) وأقرّت بالعمل الذي تم إنجازه خلال فترة ما بين الدورتين الأخيرة من أجل رفع مستوى الوعي بمنتجات اللجنة الخاصة بالسياسات، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، وطلبت من أمانة اللجنة مواصلة تعزيز التعاون من أجل تفعيل الترويج لهذه الأدوات، وفقًا للظروف والأولويات والقدرات الوطنية؛

(د) وسلّطت الضوء على الإشارة إلى الدور المهم الذي تؤديه منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة، على نحو ما ورد في مختلف التقارير الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية للمنظمة التي عُقدت في عام 2026، والطلب الموجه إلى المنظمة للنظر في هذه المنتجات في مجالات عملها ذات الأولوية، حسب المقتضى، بما يتماشى مع الالتزام بتعميم الحق في غذاء كافٍ في جميع مجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة،[14] والدعوة إلى تنظيم عمليات حوار إقليمية شاملة يشارك فيها الأعضاء وأصحاب المصلحة، وكذلك داخل اللجنة، من أجل دعم التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل واتخاذ قرارات مدروسة من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية؛

(هـ) وأكّدت مجددًا أهمية تحسين استراتيجية رصد استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات، ورحّبت بالعملية الجارية لتقييم اعتماد منتجات اللجنة، التي ستساهم في إعداد المستودع الرقمي للجنة وشجّعت جميع أصحاب المصلحة في اللجنة على تبادل تجاربهم ونتائج جهود الاعتماد من خلال هذه العملية، وذلك بالاستعانة، حسب المقتضى، بآليات الرصد والإبلاغ الوطنية القائمة من أجل تجنب الازدواجية وأعباء الإبلاغ الإضافية؛

(و) وأكّدت مجددًا الدعوة الموجهة إلى أعضاء اللجنة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين فيها إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في "خطة العمل لتعزيز اعتماد منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات" (الوثيقة CFS 2026/54/Inf.21) وتتبّع الأنشطة المضطلع بها، إضافة إلى المشاركة في تعبئة الموارد لأنشطة اعتماد منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات؛

(ز) ودعت أصحاب المصلحة في اللجنة إلى الترويج لمنتجات اللجنة الخاصة بالسياسات، بما يتماشى مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية، من خلال دمجها في الأُطر الاستراتيجية والخطط والاستثمارات، فضلًا عن المشاريع الثنائية ومقترحات المِنح، وإنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز الروابط مع الأجهزة الإقليمية والإقليمية الفرعية، ومناصرة اللجنة في المنتديات والمبادرات الدولية ذات الصلة، وتعزيز أوجه التآزر والشراكات مع هذه المؤسسات، حسب المقتضى؛

(ح) وسلّطت الضوء على أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم اعتماد منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات، وتنفيذها، بما في ذلك من خلال تعزيز المساعدة الفنية والقدرات اللازمة لتعبئة الموارد، ودعت المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، إلى مساعدة الأعضاء في تعزيز قدراتهم على تطبيق منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات؛

[14] مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة 2025. الفقرة 61 (ط) من التقرير النهائي (الوثيقة C 2025/REP).

(ط) وشدّدت على ضرورة أن تكون منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات ملموسة ومقتضبة وواضحة وسهلة الاستخدام وقابلة للتنفيذ، وأن تركّز على المستخدمين المحتملين والجهات القائمة على التنفيذ على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز تنفيذها، مع الإقرار في الوقت ذاته بالطبيعة الطوعية لهذه المنتجات؛

(ي) ورحّبت بالتعاون المتنامي بين أمانة اللجنة وآلية دعم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، بما في ذلك الإشارات إلى منتجات اللجنة ذات الصلة الخاصة بالسياسات في سلة سياسات التحالف، وشجّعت على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز هذه الروابط وتشجيع استخدام توجيهات اللجنة في مجال السياسات، حسب المقتضى، من أجل دعم التنفيذ الذي تتولى زمامه البلدان؛

(ك) وذكّرت بقرارات مجلس المنظمة في دورته التاسعة والسبعين بعد المائة، ودعت الوكالات التي توجد مقارها في روما ومركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة إلى دعم عمل اللجنة من خلال تعزيز نشر واعتماد منتجات اللجنة وتوصياتها الخاصة بالسياسات عبر شبكاتها اللامركزية، بما في ذلك المكاتب القطرية والإقليمية، حسب المقتضى، بهدف تعزيز استخدامها في عمليات السياسات الوطنية؛

(ل) وشجّعت الأعضاء على تبادل المعلومات، حسب المقتضى، بشأن المبادرات والممارسات الجيدة المنفذة بهدف التشجيع على اعتماد منتجات اللجنة وتوصياتها الخاصة بالسياسات في سياقاتهم الوطنية، وطلبت من أمانة اللجنة تجميع هذه المعلومات وعرضها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة، ضمن حدود الموارد المتاحة، بهدف تسهيل تبادل التجارب.

سادسًا– التوجّه الاستراتيجي للجنة الأمن الغذائي العالمي ما بعد عام 2030

ألف– المسائل الحرجة والناشئة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية

23- إنّ اللجنة:

(أ) نظرت في الوثيقة CFS 2026/54/INF.23 – المسائل الحرجة والناشئة والمستمرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية – مذكرة من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، كما عرضتها السيّدة Madhura Swaminathan، نائب رئيس فريق الخبراء؛

(ب) وأخذت علمًا بوجهات النظر التالية المعرب عنها وبالقضايا المحتملة المقترحة كونها اعتبارات مهمة لمناقشات مجموعة العمل المفتوحة العضوية المقبلة بشأن إعداد برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2028–2031:

(1) أهمية إعداد برنامج عمل متعدد السنوات قابل للتنفيذ وواقعي، مع مراعاة مكوناته الرئيسية، بما في ذلك مسارات العمل المواضيعية، ومستوى الاعتماد ووظائف المنصة، والبناء على وثائق السياسات الحالية إلى أقصى حدٍّ ممكن، والإسهامات العلمية والمعرفية التي تراعي القضايا البارزة والناشئة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، والاحتياجات من الموارد والآثار المتعلقة بالميزانية، فضًلا عن إمكانات تعبئة الموارد، مع التركيز في الوقت نفسه على المجالات التي تتمتع فيها اللجنة بميزة نسبية واضحة ويمكنها من خلالها تقديم قيمة مضافة ومنتجات في مجال السياسات قابلة للتنفيذ لاعتمادها على الصعيد الوطني؛

(2) بالاستناد إلى المذكرة الرابعة الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن "القضايا الحرجة والناشئة والمستمرة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية"، من بين اعتبارات أخرى، ينبغي أن يركز برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2028–2031 على القضايا الحرجة والناشئة والمستمرة وأن يستجيب لها، مع تجنب التداخلات، فضلًا عن مراعاة مبادرة الأمم المتحدة 80، حسب الاقتضاء؛

(3) وشجّعت على تقديم مساهمات متنوعة، ويستحسن أن تكون غير مخصصة لغرض معين، لتمويل أنشطة اللجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى مع التطبيق الكامل لضمانات الوكالات التي توجد مقارها في روما المتعلقة بمنع تضارب المصالح؛ وطلبت من المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي الوفاء باتفاقها الشفهي الأصلي القاضي بتقاسم تكاليف الميزانية الأساسية للجنة بالتساوي، وطلبت تقديم تقرير بهذا الشأن إلى الجلسة العامة المقبلة؛

(4) وشجّعت الجهات المانحة والشركاء في الموارد على مواصلة دعم إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في اللجنة في عمليات اللجنة، مع الاعتراف بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية.

(ج) وتماشيًا مع الإرشادات الواردة في الوثيقة CFS 2026/54/Inf.22 – تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي: تنفيذ الردّ على التقييم – الملحق باء: بنية وعملية برنامج العمل المتعدد السنوات الجديدتان" التي تقدّم توجيهات بشأن عملية منظّمة وشاملة وفعالة، أوصت مكتب اللجنة، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية وبدعم ومشاركة أصحاب المصلحة المهتمين في اللجنة، بإعداد مسودة عملية وواقعية لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2028–2031، مع مراعاة الموارد المتاحة وعبء العمل وإمكانات تعبئة الموارد، من أجل تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها وإقرارها في دورتها الخامسة والخمسين.

باء– تحديث القسم المتجدد من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027

24- إنّ اللجنة:

(أ) صادقت على الوثيقة CFS 2026/54/8 – النسخة المحدّثة من القسم المتجدد من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعدد السنوات للفترة 2024–2027 – مع مشروع قرار، كما قدمها رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع الإشارة إلى أن التغييرات المتفق عليها ستدرج في الوثيقة CFS 2025/53/9 – استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027؛

(ب) وأشارت إلى أنّ التطبيق الكامل لبرنامج العمل المتعدد السنوات لسنة 2027 سيكون رهينًا بتوافر ما يكفي من الموارد المالية والبشرية، مع مراعاة وجود عبء عمل يمكن إدارته طبقًا لما جاء في الوثيقة CFS 2026/54/Inf.22 – تقييم لجنة الأمن الغذائي: تنفيذ الردّ على التقييم – الملحق باء: بنية وعملية برنامج العمل المتعدد السنوات الجديدتان؛

(ج) وسلّمت بالثغرات القائمة حاليًا في التمويل التي تواجهها لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى، وشجّعت بقوة أعضاء اللجنة والمشاركين فيها على تقديم مساهمات من خارج الميزانية لإتاحة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2024–2027؛

(د) وشجّعت بشدّة الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما على الوفاء باتفاقها الشفهي الأصلي القاضي بتقاسم تكاليف ميزانية أمانة اللجنة بالتساوي، إمّا من خلال مساهمات نقدية أو عينية، وذلك للدلالة على ملكيتها المشتركة والتزامها المشترك تجاه اللجنة من خلال التعاون الفعّال بين تلك الوكالات، مع الإشارة إلى أن اقتطاع مبالغ، حتى لو كانت صغيرة نسبيًا، قد يقوض بشكل غير متناسب عمل اللجنة؛

(هـ) وأقرّت بالحاجة إلى إجراء حوار شامل حول التمويل القابل للتنبؤ والمستدام للجنة، وتطلّعت إلى صدور وثيقة مخصصة من الأمانة بشأن خيارات التمويل لتتم مناقشتها بشكل أعمق من قبل المكتب والمجموعة الاستشارية، بما في ذلك إجراء مشاورات مع إدارة الوكالات التي توجد مقارها في روما والأعضاء، حسب الاقتضاء، لكي تواصل اللجنة النظر فيها في دورتها الخامسة والخمسين، ودعت المكتب والمجموعة الاستشارية إلى العمل، خلال فترة ما بين الدورتين، وفي إطار التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، على مقترحات تهدف إلى تعزيز عمل اللجنة وتوفير ما يكفي من الموارد لضمان سير عمل اللجنة على النحو الملائم؛

(و) وأقرت بأهمية استكشاف اساليب مختلفة للحوار والمشاركة في صياغة السياسات داخل اللجنة، بالاستناد إلى وظائفها وولايتها الحالية، مشيرةً إلى أنّ عمليات تقارب السياسات يمكن أن تُستكمل بأشكال مختلفة من الحوار أو ربما تُكيَّف لتتناسب معها، حسب الاقتضاء ورهنًا بموافقة اللجنة؛

(ز) ودعت المكتب والمجموعة الاستشارية إلى تقديم خيارات إلى الجلسة العامة للدورة الخامسة والخمسين للجنة لتعزيز هذه الأخيرة، استنادًا إلى تقييم الوظائف الثلاث للجنة، واستكشاف خيارات لتعزيز فريق الخبراء الرفيع المستوى، والتفاعل بين العلوم والسياسات، والطابع المتعدد أصحاب المصلحة للجنة؛

(ح) وطلبت من الرئيس والأمانة، تماشيًا مع استراتيجيتي اللجنة بشأن تعبئة الموارد والتواصل، على التوالي، مواصلة ما تبذله من جهود من أجل توسيع قاعدة تمويل اللجنة وتنويع مصادرها، بما في ذلك من خلال التواصل مع الدول الأعضاء في اللجنة والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، مع التشديد على تطبيق ضمانات الوكالات التي توجد مقارها في روما لمنع أي تضارب محتمل في المصالح في ما يتعلق بتمويل اللجنة.

جيم– موضوع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لعام 2028

25- إنّ اللجنة:

(أ) نظرت في الوثيقة CFS 2026/54/9 بعنوان موضوع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية لعام 2028 – مع مشروع قرار، كما عرضها رئيس اللجنة؛

(ب) وطلبت من فريق الخبراء الرفيع المستوى إجراء دراسة بشأن "التوزيع المنصف للقيمة والدخل العادل في الزراعة والنظم الغذائية"، على أن يتم إعدادها وتقديمها في عام 2028.

دال– التوجّه الاستراتيجي في سياق مبادرة الأمم المتحدة 80

26- إنّ اللجنة:

(أ) أخذت علمًا باللمحة العامة بشأن عملية مبادرة الأمم المتحدة 80 التي قدمها السيد Navid Hanif، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛

(ب) وأخذت علمًا بالتعليقات والآراء التالية التي تمّ الإدلاء بها:

(1) أهمية عملية مبادرة الأمم المتحدة 80 والولاية التي منحتها الدول الأعضاء لتعزيز فعالية وتماسك منظومة الأمم المتحدة، مع إعادة التأكيد على الطابع المتعدد أصحاب المصلحة للجنة باعتبارها المنصة الأشمل لتعزيز التوافق بين السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وإعادة التأكيد على ضرورة ضمان إجراء مناقشات شفافة وشاملة بقيادة الأعضاء؛

(2) وضرورة مواصلة متابعة التطورات ذات الصلة في إطار مبادرة الأمم المتحدة **80**، وتيسير تبادل الآراء بشكل شامل بشأن آثارها المحتملة على اللجنة، بما في ذلك الفرص المتاحة لتعزيز دور اللجنة ومساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي.

سابعًا– حدث مواضيعي عالمي بشأن تمكين المزارعين الأسريين

27- في إطار الهدف العام المتمثل في تعزيز الظروف التمكينية للمزارعين الأسريين، ورفع مستوى الوعي العالمي بأهمية الاستثمار في الزراعة الأسرية، والمساهمة في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، يهدف الحدث المواضيعي العالمي بشأن تمكين المزارعين الأسريين إلى تقييم المجموعات الأربع المترابطة التالية من توصيات اللجنة في مجال السياسات، وتعزيز اعتمادها: كيف يمكن زيادة الاستثمارات المراعية للأمن الغذائي ولأصحاب الحيازات الصغيرة في مجال الزراعة (2011)؛ والاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (2013)؛ وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016)؛ وتشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2022).

28- وتولّت السيدة Lauren Phillips، مديرة شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة في المنظمة، إدارة حلقة النقاش؛ وقدّم السيد Ibrahim Coulibaly، رئيس شبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (ROPPA)، عرضًا رئيسيًا.

29- وتألّفت حلقة النقاش من الأعضاء التالي ذكرهم:

- السيد مصطفى عبد الرفيق، رئيس شعبة الإحصاء، وزارة الفلاحة، المملكة المغربية؛
- والسيدة Putri Maha Lima، نائب الأمين العام، جمعية البرلمانيين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (AIPA)؛
- والسيد Michel Leveque، رئيس دائرة الشؤون الأوروبية والدولية، وزارة الزراعة والسيادة الغذائية، فرنسا؛
- والسيد Thomas Cooper Patriota، رئيس مكتب الشؤون الدولية، وزارة التنمية الريفية والزراعة الأسرية، البرازيل؛
- والسيد Ronald Hartman، مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي ألقى بيانًا مشتركًا صادرًا عن الوكالات التي توجد مقارها في روما؛
- السيدة Bhavana Rabari، عضو في التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة والرعاة (WAMIP)، وممثلة آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية (CSIPM)؛
- والسيد Philip Johan Odendaal، مزارع، وباحث حاصل على منحة نوفيلد، ممثل آلية القطاع الخاص.

30- وإنّ اللجنة:

(أ) رحّبت بالحدث المواضيعي العالمي للدورة الرابعة والخمسين للجنة، وأعربت عن تقديرها لهذا الحدث، كمساهمة في تمكين المزارعين الأسريين ورصد التقدّم المحرز في تنفيذ المجموعات الأربع الآنفة الذكر من توصيات اللجنة في مجال السياسات، وكفرصة مفيدة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في استخدامها وتطبيقها على جميع المستويات، بالتوازي مع التذكير بالطبيعة الطوعية لهذه المنتجات؛

(ب) وأحاطت علمًا باللمحة العامة الواردة في الوثيقة CFS 2026/54/Inf.25 – رصد استخدام وتطبيق توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات المخصصة لتمكين المزارعين الأسريين – تحليل الأمانة للمساهمات الواردة للاسترشاد بها خلال الحدث المواضيعي العالمي؛

(ج) ووافقت على أنّ المزارعين الأسريين، بما في ذلك الفلاحون والرعاة وصيادو الأسماك ومستخدمو الغابات وسائر مجموعات منتجي الأغذية، على النحو المحدّد في خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، يؤدون دورًا محوريًا في النهوض بالأمن الغذائي والتغذية، وفي الترويج لنظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وقدرة على الصمود واستدامة، وعلى أنّ إطلاق إمكاناتهم الكاملة يتطلّب سياسات عامة متّسقة، واستثمارات كافية، وأُطرًا قانونية ومؤسسية ومالية تمكينية تعزّز مشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار؛

(د) وأكّدت مجدّدًا أنّ منتجات اللجنة في مجال السياسات، ولا سيما المجموعات الأربع من توصيات اللجنة في مجال السياسات التي هي قيد الاستعراض، لا تزال من الأدوات المهمة لتعزيز تمكين المزارعين الأسريين، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في الإعمال التدريجي للحق في غذاءٍ كافٍ؛

(هـ) وأقرّت بأهمية تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز التنسيق واتساق السياسات والعمل المشترك عبر مختلف القطاعات والمستويات لدعم الزراعة الأسرية؛

(و) وأقرّت بأهمية تهيئة بيئات سياساتية تمكينية، وضمان موارد مالية يمكن التنبؤ بها، وتعزيز الخدمات والأدوات المالية الشاملة التي تؤدي إلى جملة أمور منها تحسين فرص الحصول على الائتمانات الميسورة الكلفة، وتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود، وتشجيع المساعدة الفنية المحسّنة وخدمات الإرشاد الريفي المصمّمة خصيصًا للاستجابة لاحتياجات المزارعين الأسريين والتحديات التي يواجهونها، وزيادة الوعي وتنمية القدرات باعتبارها عوامل حاسمة لتمكين المزارعين الأسريين من التخطيط والاستثمار واعتماد الممارسات المستدامة، فضلًا عن تعزيز اعتماد التكنولوجيات المحددة السياق وفرص الوصول إلى الأسواق من خلال سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية والأسواق الإقليمية والمشتريات العامة – بما في ذلك من خلال برامج الوجبات المدرسية – وفقًا للتشريعات الوطنية وبما يتماشى مع الاتفاقات والالتزامات الدولية، حسب المقتضى؛

(ز) وأوصت بأن تبذل البلدان وأصحاب المصلحة المعنيون كافةً جهودًا إضافية لنشر توصيات اللجنة في مجال السياسات، والترويج لتنفيذها على نطاق أوسع، خاصة على المستوى الوطني، بما يتماشى مع نهج خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. وشجّعت كذلك على ترجمة هذه التوصيات في مجال السياسات إلى إجراءات محدّدة السياق من خلال الحوار مع منظمات المزارعين الأسريين، بما في ذلك من خلال اللجان الوطنية المعنية بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ومع سائر أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ح) وأخذت علمًا بالتعليقات التالية التي أُدلي بها خلال الجلسة العامة:

(1) أهمية تهيئة بيئة سياساتية تمكينية تدعم تمكين المزارعين الأسريين كجهات فاعلة رئيسية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وفي بناء نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامة؛

(2) وأهمية مواصلة تقييم استخدام توصيات اللجنة في مجال السياسات، وتطبيقها، بما في ذلك من خلال تبادل التجارب والممارسات الجيدة وتحديد التحديات، من أجل إثراء الجهود المبذولة لتنفيذها؛

(3) والإقرار بأنّ تعزيز الزراعة الأسرية ودعم منتجي الأغذية من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال زيادة فرص حصولهم على الموارد الإنتاجية، يُساهم في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، بالتوازي مع معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تؤدي إلى الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية.